



معهد فلسطين
للدراستات الاستراتيجية

تقدير موقف

إطالة الاحتياط في جيش الاحتلال (أمر 77): دلالات وتداعيات إسرائيلية وسبل استثمار فلسطيني

ابريل 2025

إصدار | معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية



ورقة تقدير موقف | 28. ابريل. 2025

إطالة الاحتياط في جيش الاحتلال (أمر 77): دلالات وتداعيات إسرائيلية وسبل استثمار فلسطيني

اعداد
رامي الشقرة
معهد فلسطين للدراستات الاستراتيجية
ابريل 2025

معهد دراسات وبحوث استراتيجية، يواكب التطورات والمستجدات على الصُعد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية سواء محلياً واقليمياً ودولياً، ويحدد أفضل سُبُل الاستجابة لها، وصياغة الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق مصالح الشعب الفلسطيني العليا، وخدمة قضيته العادلة.

إطالة الاحتياط في جيش الاحتلال (أمر 77): دلالات وتداعيات إسرائيلية وسبل استثمار فلسطيني

المقدمة

في ظل النقص الحاد في أعداد جنود الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، والذي يقدر بنحو عشرة آلاف جندي، أصدرت مديرية القوى البشرية أمراً طارئاً يعرف بـ"أمر 77"، يمدد خدمة الاحتياط لأربعة أشهر إضافية تحت حالة طوارئ مفتوحة، دون المرور بتشريع دائم، ويأتي هذا القرار كاستجابة مؤقتة لأزمة متفاقمة في القوى البشرية بسبب الحرب المستمرة منذ أشهر في غزة والضفة والشمال.

كما ترفض الحكومة الإسرائيلية الاستجابة لمطالب الجيش بتمديد الخدمة النظامية إلى ثلاث سنوات، في ظل ضغوط سياسية من الأحزاب الدينية، وعلى رأسها الحريديم الذين يصرون على الإبقاء على إعفاءاتهم. هذه الديناميكية كشفت عن انقسام داخلي بين المؤسستين العسكرية والسياسية، حيث تسعى الأولى لتلبية متطلبات الجبهة القتالية، فيما تضع الثانية اعتبارات الائتلافات الحزبية فوق الضرورات الأمنية.

انعكس الأمر على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، إذ أبدت شرائح واسعة من الجنود والمجتمع المدني علامات تملل، بل ورفض أحياناً للاستمرار في الخدمة، ما ينذر بتآكل الدعم الشعبي وتهديد التماسك المجتمعي. كما أظهرت تقارير متعددة أن الضغط المتزايد على الاحتياط أدى إلى حالة من الإرهاق البدني والنفسي، وأضعف الجاهزية القتالية، وعمق الأزمة التشغيلية.

أمام هذا المشهد، يُعدّ أمر 77 فرصة للفلسطينيين لاستثمار هذا الانكشاف الإسرائيلي عبر تحركات دبلوماسية تُبرز حالة الاستنزاف، وتربطها باتهامات بجرائم الحرب في غزة، إلى جانب حملات إعلامية تسلط الضوء على أزمة التجنيد الإجباري. كما يمكن توظيف هذه الأزمة في توحيد الصف الفلسطيني من خلال التأكيد على أن هشاشة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ناتجة عن انقساماتها الداخلية، وليس عن قوة خارجية. إن استثمار هذه الثغرة بذكاء، سواء في المحافل الدولية أو عبر الساحة المحلية، يعزز من قدرة الفلسطينيين على خلق ضغط سياسي وقانوني على إسرائيل، ويدعم الرواية الفلسطينية التي تركز على كلفة الاحتلال وبشريته المهترئة. بذلك يتحول أمر 77 من إجراء عسكري طارئ إلى مدخل استراتيجي يمكن للفلسطينيين توظيفه لتحقيق مكاسب سياسية وأمنية ملموسة.

أولاً: دواعي إصدار أمر "77" على الاسرائيلي.

1. عجز في أعداد المقاتلين.

- ✓ أقرّت مصادر أن الجيش يفتقر إلى نحو 10,000 جندي احتياط، 7,000 منهم من المقاتلين، نتيجة ضغط استمراره الطويل.
- ✓ قبل الحرب، كانت الخدمة الاحتياطية تعادل حوالي 20 يوماً سنوياً، لكن بعض المقاتلين تجاوزوا حتى 500 يوم احتياط منذ أكتوبر 2023.⁽¹⁾
- ✓ تجاوز عدد أيام الاحتياط لبعض المجندين منذ أكتوبر 2023 حاجز 500 يوم، مقارنة بمتوسط سابق لا يتعدى 20 يوماً سنوياً.

2. استمرار الحرب وطول أمدها

- ✓ ترفض الحكومة الإسرائيلية حتى اليوم تمديد الخدمة الإلزامية النظامية إلى ثلاث سنوات، رغم طلبات الجيش المتكررة منذ اندلاع الحرب لتخفيف الضغط عن الاحتياط.
- ✓ استنزفت العمليات المستمرة في القطاع والشمال والضفة الغربية المخزون البشري للجيش، ما دفع القيادة إلى تأجيل تسريح الاحتياطيين حتى إتمام ثلاث سنوات نظامية من الخدمة
- ✓ اعتبر الجيش السياسيين منفصلين عن متطلبات جبهة القتال، ما استدعى إجراءً داخلياً يعوّض بطء التشريع البرلماني⁽²⁾

ثانياً: الأبعاد السياسية والتشريعية

1- أزمة الحريديم وإعفاءاتهم

- ✓ الأحزاب الدينية في الائتلاف كانت تصرّ على ربط تمديد الخدمة الإلزامية بمنح إعفاءات جديدة للحريديم، فأعادت إقرار قانون شامل.

¹ - https://www.ynetnews.com/article/hy7qfusjll?utm_source

² - https://thecradle.co/articles/israel-extends-compulsory-service-as-manpower-crisis-plagues-army?utm_source

- ✓ عطل الائتلاف الحكومي تشريع تمديد الخدمة النظامية إلى ثلاث سنوات، مطالبًا بتمرير قانون إعفاء جديد للحريديم على الرغم من أن "أمر 77" لا يمسّ بالحريديم بشكل مباشر، فقد رُبط في التداول السياسي بتمرير إعفائهم، ما جعل مأزق التجنيد برمته رهين التسوية مع الأحزاب الدينية.
- ✓ هذه الديناميكية السياسية أعاقَت تشريع تمديد الخدمة النظامية إلى ثلاث سنوات، وهو مطلب أساسي للجيش منذ بدء الحرب.
- ✓ يصطدم هذا الربط بمطلب الجيش لتمديد الخدمة منذ بداية الحرب، ما يدل على فصل بين الأولويات الأمنية والضغط الحزبية (3).
- ✓ السلطة القضائية ومطالبات المحكمة العليا لحكومة نتنياهو بتفسير تأخر تجنيد الحريديم أثرت على حيوية التشريع رغم حكم من العام الماضي

2- تعب الجنود وضغط المجتمع

- قد يؤدي تمديد الخدمة الاحتياطية الإلزامية إلى زيادة نسبة الإخفاق في الاستجابة لدعوات الاحتياط، نتيجة الإرهاق النفسي والبدني لأفراد الصفوف الأولى.
- يُسجل ارتفاع في نسبة الاحتجاجات ضد استدعاء الاحتياط، خاصة بين العائلات التي فقدت أقربائها في الحرب، ما يهدد التماسك الاجتماعي والدعم الشعبي للجيش (4).

رابعاً: تداعيات "أمر 77" على الجيش والمجتمع الإسرائيلي.

1- الضغط على الاحتياط

- سيؤدي استمرار جنود الاحتياط في الخدمة أربعة أشهر إضافية إلى إجهادهم وإلى احتمال نفورهم من العودة للالتحاق لاحقاً، كما تشير تقارير عن رفض بعضهم إكمال الخدمة تحت إدارة كبار الحاخامات (5).
- أبدت أوساط في اليمين أنّ هذا الأمر مؤقت ومرتجل، ولا يغني عن استراتيجيات طويلة الأمد لمعالجة أزمة التجنيد والاحتياط.

³ - https://israelpolicyforum.org/2024/06/25/the-haredi-exemption/?utm_source=chatgpt.com

⁴ - <https://www.timesofisrael.com/manpower-shortage-leaving-some-idf-west-bank-operations-undone-activists-say/>

⁵ - <https://www.haaretz.com/opinion/2025-04-10/ty-article-opinion/.premium/rabbis-vs-reservists-the-bitter-truth-about-this-israeli-governments-priorities/00000196-20da-d412-abd7-70dad49f0000?>

2- انعكاسات على الجبهة الداخلية

- أظهرت استطلاعات رأي ارتفاعاً في نسبة الاحتجاج ضد استدعاء الاحتياط، وقلة الرغبة في مواصلة الخدمة تحت الحكومة الحالية⁽⁶⁾.
- قد يفاقم هذا الإجراء من حالة الإرهاق النفسي والبدني لدى الجنود، ويؤثر سلباً على جاهزية الوحدات القتالية إذا لم تتم معالجته بالتشريع المناسب.

3- الأثر التشغيلي على الجيش.

- ملائمة هذا الإجراء تكتيكياً "أمر 77" يوفر اجتيازاً سريعاً لمحدودية القدرة التشريعية، عبر بقاء الاحتياطيين في الخدمة أربع أشهر إضافية تحت أمر طوارئ مفتوح⁽⁷⁾.
- لكنه لا يحلّ جذرياً مشكلة تسريح المجندين بعد إنهاء خدمتهم النظامية، وقد يؤدي إلى ضغط مضاعف على الخطوط الخلفية والإمداد اللوجستي.

الحاجة لتشريع دائم

- ثمة إجماع عسكري على ضرورة تشريع تمديد إلزامي ثلاثي السنوات، يترافق مع ضوابط احتساب أيام الخدمة الاحتياطية، وتحديد استثناءات مهنية لضمان استدامة القوى البشرية.

خامساً: الفهم الفلسطيني لـ "أمر 77" الإسرائيلي.

إقرارٌ بعمق الأزمة

- عجز الاحتياط: يُقر الجيش الإسرائيلي بنقص 10,000 جندي، 7,000 منهم في وحدات القتال، ما يشير إلى إرهاب مستمر لجنوده في جبهات متعدّدة.
- طابع مؤقت: يأتي الأمر كحل طارئ "مرتل" إلى أن تُقرّ تشريعات دائمة أو يتحسن الوضع الأمني.

⁶- https://www.france24.com/en/middle-east/20250416-israeli-army-faces-growing-dissent-i-will-never-again-serve-under-this-government?utm_source

⁷- <https://www.ynetnews.com/article/bkp6s005pkl?>

بُعد سياسي داخلي

- تصدّع وحدة الحكومة: ربط تمديد الخدمة الإلزامية بمسألة إعفاء الحريديم كشف عن هشاشة الائتلاف الحكومي واستغلال الأحزاب الدينية لقضية الأمن في صراعاتها البرلمانية (8).
- احتقان المجتمع الإسرائيلي: استمرار استدعاء الاحتياط لفترات طويلة يزيد من الاحتقان الشعبي والإرهاق النفسي لجنود الصفوف الأولى، ما قد يقلل من فعالية الجيش في المستقبل القريب (9).

التوصيات:

كيف يستثمر الفلسطيني في هذا الوضع؟

1. دبلوماسياً ورقمياً

- تعميق الضغط الدولي: يمكن استخدام إعلان أزمة الاحتياط الإسرائيلي لتعزيز الدعاوى أمام المؤسسات الدولية والأمم المتحدة، واستغلال الإشارة إلى استنزاف الجيش وسط اتهامات بجرائم حرب في غزة.
- التسلط الإعلامي: نشر بيانات عن طول أيام الاحتياط مقارنةً بالمعايير الدولية يبرز معاناة جنود العدو، ويقوي الرواية الفلسطينية عن كلفة الاحتلال البشرية.

2. على الصعيد المحلي

- توحيد الصف الفلسطيني: يمكن للسلطة الفلسطينية والفصائل تعزيز قاعدة دعمها داخلياً من خلال التركيز على تباين أولويات القيادة الإسرائيلية؛ حيث تتشغل بمتطلبات صراعاتها الداخلية أكثر من أمنها الخارجي.
- المناورة السياسية: استثمار الانقسام الحكومي الإسرائيلي حول "أمر 77" في تعزيز العلاقات مع المكونات العربية داخل إسرائيل

3. تعزيز العمل الدبلوماسي

- تقديم تقارير مفصلة إلى الأمم المتحدة تؤكد استنزاف الجيش والإخلال بالتوازن العسكري، كمقدمة لمزيد من الضغط السياسي والقانوني.

⁸ - <https://english.almayadeen.net/news/politics/iof-faces-manpower-shortages--extended-military-service-amid?>

⁹ - https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RRA1800/RRA1861-1/RAND_RRA1861-1.pdf?

- تنسيق مع منظمات حقوق الإنسان لربط استنزاف الجيش بمسألة الحصار والحروب المتكررة على غزة، وفتح تحقيقات حول تأثير ذلك على المدنيين.

4. تقوية الجبهة الإعلامية

- إطلاق حملة رقمية توضح حجم ونوعية الخدمة الاحتياطية الإسرائيلية مقارنةً بمعايير التجنيد الإلزامي في دول أخرى، وتسليط الضوء على الصعوبات التي يواجهها الجنود.
- استضافة ندوات عبر الإنترنت بمشاركة خبراء عسكريين سابقين لعرض تفاقم الأزمة ونواقص التشريع العسكري في إسرائيل.

5. تعبئة الشارع الفلسطيني

- ندوات ولقاءات محلية في الضفة وغزة لشرح تداعيات الأمر على المعادلة الأمنية، وكيفية تحويله إلى ضغط شعبي على القيادة الإسرائيلية للانكفاء أو التراجع عن سياساتها.
- دعم مبادرات المصالحة الفلسطينية، بإبراز أن أزمة جيش الاحتلال تعكس هشاشة المشروع الاستيطاني، وأن الوحدة الفلسطينية تمثل الرد الفعال على محاولات القضم والتقسيم.

الخلاصة:

يشكل "أمر 77" فرصة لتعميق الضغط الدبلوماسي، وتوحيد الجبهة الداخلية، وتقوية الرواية الفلسطينية عبر الشراكات الإعلامية والقانونية؛ إذ يكشف ضعفاً أمنياً وسياسياً في قلب أعتى قوة عسكرية في المنطقة فكلما استثمر هذا الانكشاف بحكمة، زادت فرص تحقيق مآرب سياسية وقانونية للشعب الفلسطيني.

...انتهى...